تقرير فريق المراقبين العرب للانتخابات المحلية اللبنانية

بمحافظتي الجنوب والنبطية ٢٢ مايو ٢٠١٠

تقرير فريق المراقبين العرب للانتخابات المحلية اللبنانية
بمحافظتي الجنوب والنبطية ٢٢ مايو ٢٠١٠

مقدمة

بدعوة كريمة من « الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات « شارك فريق من المراقبين والخبراء العرب من ست دول هي مصر والسودان والعراق وتونس وفلسطين ولبنان في مراقبة المرحلة الثالثة من الانتخابات المحلية التي جرت بجنوب لبنان والنبطية بتاريخ الأحد ٢٢ مايو ٢٠١٠.

واعتمد الفريق في تقييمه على المعلومات التي توفرت للفريق من خلال اطلاعه على الوثائق الأساسية المتعلقة بالانتخابات، إلى جانب اللقاءات التي أجراها أعضاء الوفد مع السيد وزير الداخلية وعدد من القيادات والفعاليات السياسية، قبيل يوم الاقتراع . كما توفرت للوفد فكرة عن الأجواء التي حفت بالعملية الانتخابية وصاحبتها، وذلك بفضل المشاهدة الميدانية، والتنقل بين عدد واسع من مكاتب وأقلام الاقتراع، إضافة إلى المعلومات والشهادات التي وفرها مراقبوا الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات، الذين انتشروا بمحافظات الجنوب، وقاموا بعمل مهني جاد وممتاز.

وبالرغم من أن هذا التقرير لا يغطي مختلف مراحل الانتخابات المحلية الثلاثة، إلا أن العينة التي تم الاطلاع عليها وتحليلها، تسمح بتقديم تصور قريب من واقع هذه الانتخابات.

البيئة المحيطة بالانتخابات المحلية

تنبع أهمية الانتخابات المحلية اللبنانية من ارتباطها بمصالح المواطنين وتطلعاتهم التنموية، وكذلك من آثارها المباشرة على بنية النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية ودرجة تماسكها، إضافة إلى تأكيد الانتخابات المحلية لممارسة حق المواطن في المشاركة السياسية وفي اتخاذ القرار المتعلق بمستقبله.
لقد جرت الانتخابات المحلية « البلدية « بجنوب لبنان في أجواء اتسمت بالآتي :

١. استمرار حالة الانقسام السياسي والاستقطاب الطائفي التي برزت بقوة خلال الانتخابات النيابية « ٢٠٠٩»، وإن كانت هذه المرة قد بدت أقل حدة من السابق.
٢. تركيز إعلامي مكثف على ما وصف بالتوتر الشديد داخل مدينة صيدا، مما شكل عنصرا في الشحن والاحتقان أسهمت بعض الوقائع والتصريحات السياسية للمتنافسين في ترسيخه، وهو ما أدى إلى وقوع بعض حوداث العنف التي أسفرت عن إصابة ١٩ مواطن بجروح متفاوتة. ورغم أسفنا عما حصل من تجاذبات وتبادل عنف لفظي ومادي، خاصة بمحافظة صيدا، وضروة إدانة مثل هذه المظاهر السلبية، إلا أن الوفد يعتبر أن معظم الانتخابات الديمقراطية قد لا تخلو أحيانا من مثل هذه المظاهر والممارسات، خاصة في مراحل الانتقال الديمقراطي.
٣. قامت إسرائيل في نفس يوم الاقتراع بالبدء في مناورات عسكرية قرب الحدود اللبنانية، وهو ما جعل بعض المحللين يربطون بينها وبين الانتخابات باعتبارها عنصرا مؤثرا تحاول تل أبيب من وراء ذلك توجيه رسائل تخويف وتهديد للمواطنين اللبنانيين. لكن من خلال مشاهداته، يؤكد الفريق العربي بأن المواطن اللبناني بالجنوب، قد أظهر نسبة عالية من الوعي والمسؤولية، ومارس حقه الانتخابي بكثافة دون التأثر بهذه التهديدات والاستعراضات العسكرية التي جرت بالقرب من حدوده.

أبرز تجاوزات يوم الاقتراع

على الرغم من أن وقائع العملية الانتخابية يوم الاقتراع قد أشارت في مجملها إلى وعي المجتمع اللبناني المتنامي، ورغبة القائمين عليها في الاقتراب بها إلى الشكل الديمقراطي الحقيقي والفعلي، وكذلك حرص الجميع على توفير أجواء مناسبة وهادئة تمكن المواطن اللبناني من ممارسة حقه في المشاركة في الاقتراع واختيار ممثليه للمجالس البلدية والمختارين، إلا أن مجموعة المراقبين والخبراء العرب من خلال تواجدها في عدد من مراكز الاقتراع، قد رصدت بعض المخالفات، التي شملت:

١. ممارسة كافة أشكال الدعاية الانتخابية خلال يوم الاقتراع بالقرب من مراكز الاقتراع، وأحيانا داخلها. إلى جانب وجود الماكينات الدعائية الخاصة بالمرشحين على مسافة أقل من خمسين مترا من مكاتب الاقتراع حسبنا نص عليه القانون الانتخابي.
٢. استخدام دور العبادة في الترويج للمرشحين.
٣. عدم جاهزية معظم مراكز الاقتراع لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة
٤. الوجود الكثيف لانصار المرشحين داخل حرم مراكز الاقتراع، وممارسة التأثير على الناخبين، إضافة إلى خلق حالة من الفوضى والازدحام داخل هذه المراكز.
٥. استخدام القوائم المطبوعة والمعدة سلفا من قبل المرشحين لكي يأخذها الناخب، ويضعها في صندوق الاقتراع.

٦. الوجود الأمني المسلح داخل مراكز وأقلام الاقتراع.
٧. إدلاء بعض السياسيين بتصريحات الإعلامية داخل مراكز الاقتراع.
٨. الحديث الواسع عن استعمال المال السياسي للتأثير على الناخبين، الامر الذي يمكن لمسه دون الحصول على وقائع تؤكده.

تجدر الملاحظة في هذا السياق، أن بعض هذه المخالفات قد لا تتعارض مع مقتضيات قانون الانتخابات المعمول به حاليا في لبنان، لكنها بالتأكيد في تناقض صريح مع المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال.

أهم الملاحظات

أولا : تؤشر عملية مراقبة الانتخابات البلدية التي شارك فيها الفريق العربي بالتعاون مع المراقبين المحليين، وما تمت ملاحظته من تعاون وثيق مع أجهزة وزارة الداخلية والأحزاب السياسية والمواطنين، على وجود ثقافة جديدة بالمنطقة العربية تبرز أهمية المراقبة، وتجعل منها عنصرا مكملا وقيمة مضافة للانتخابات وشرطا من شروط نزاهتها والتقليل من احتمالات تزويرها أو إفراغها من محتواها الديمقراطي.
ثانيا : إن المحالفات الكثيرة التي تمت الإشارة إلى أهمها في هذا التقرير والتي حدثت رغم التنظيم الجيد والتطور الذي سجل في كيفية إدارة العملية الانتخابية، يمكن ردها بشكل رئيسي إلى الخلل الحاصل في قانون الانتخابات، والذي بات من المؤكد والعاجل القيام بإصلاح جوانب كثيرة ورئيسية من مكوناته.
ثالثا : نظمت الانتخابات البلدية والاختيارية وفق قوانين ومراسيم قديمة، وهي « قانون المختارية الذي صدر عام ١٩٤٧ ، وقانون البلديات ١١٨ لعام ١٩٧٧، والقانون رقم ٦٦٥ لعام ١٩٩٧ «. وفي هذا السياق يرى الفريق العربي ضرورة مراجعة هذه القوانين وإصلاحها، حتى تواكب التطورات المجتمعية وتنسجم مع المعايير الدولية. وهو ما يفرض الأخذ بالجوانب الآتية.

١. ضرورة إصدار قانون خاص بالانتخابات البلدية، ومراجعة قانون المختارية.
٢. تشكيل لجنة مستقلة لتنظيم الانتخابات البلدية والنيابية.
٣. الأخذ بمبدأ النسبية في الانتخابات البلدية، حتى يتم توفير فرصة لتمثيل جميع الأطراف الفاعلة على الصعيد المحلي، وبالتالي يكون قاعدة لترسيخ الديمقراطية المحلية، ويجنب البلد حالات الاحتقان التي من شأنها أن تهدد السلم الأهلي، وتنحرف بالعملية الانتخابية عن وظائفها وأهدافها الرئيسية.
٤. ضمان تمثيل النساء في المجالس البلدية والمحلية بنسبة لا تقل عن عشرين بالمائة.
٥. ضروة اعتماد مكان السكن الحالي كأساس للتسجيل والمشاركة في الانتخابات المحلية.
٦. تحديد سقوف الصرف للحملات الانتخابية بشكل يتناسب مع الإمكانات الفعلية لمختلف الأطراف المتنافسة.
٧. اعتماد ورقة الاقتراع المعدة مسبقا عن الجهة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات.
٨. تحديد موعد الانتخابات قبل ثلاثة أشهر على الأقل من يوم الاقتراع.

الخلاصة

في نهاية هذا التقرير، يود الفريق العربي التأكيد على ما يلي :

١. الخروقات التي سجلها الفريق، على أهميتها وخطورتها أحيانا، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى التشكيك في مصداقية العملية الانتخابية، دون أن يحرم ذلك أي مرشح أو فريق من الطعن في نتائج دائرته.
٢. الدور الفعال والهام لفريق المراقبة المحلية الذي شكلته الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، والذي بذل جهودا ضخمة حتى يحافظ على حياديته وموضوعيته ومهنيته. وهو ما من شأنه أن يوفر خبرات هامة ونوعية ليس فقط للارتقاء بمستوى وشروط المراقبة على الصعيد اللبناني، وإنما أيضا لما توفره هذه التجربة من تحسين أداء المجتمعات المدنية العربية في مجال المراقبة.
٣. مع أهمية رصد عملية الاقتراع بكل تفاصيلها وحيثياتها لقياس درجة نضج المواطن ومدى التزام جميع الأطراف بالقوانين واللوائح ذات العلاقة، إلا أن التقييم الموضوعي والشامل يستوجب مراقبة مختلف مراحل الإعداد للانتخابات وتحليل البيئة التشريعية والسياسية والإعلامية التي تتأثر بها. وعلى هذا الأساس، فإن الفريق العربي، مع تثمينه للجهود التي بذلت لإنجاح عملية الاقتراع، إلا أن الانتخابات اللبنانية لكي تصبح ديمقراطية وشفافة وفعالة، يجب العمل على ربطها بمختلف الإصلاحات الديمقراطية التي يتطلبها النظام السياسي برمته، وذلك على الصعيدين الدستوري والقانوني والمؤسساتي.
٤. العمل على تعزيز والإرتقاء بالوعي المدني لدى الناخبين اللبنانيين، حتى يستعيدوا المبادرة في اختيارهم لممثليهم في الهيئات البلدية المكلفة بتحسين الخدمات وأوضاع السكان، وألا يبقى ذلك رهين تجاذبات وصراعات الأحزاب أو العائلات.
٥. ضرورة قيام هيئة وطنية مستقلة عن جميع الأطراف، بما في ذلك وزارة الداخلية، تتولى تنظيم الانتخابات وفق المعايير الدولية، حفاظا على مصداقية العملية الانتخابية وحياديتها وشفافيتها.